

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات الحكومية وأثرها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم الدراسة باستخدام المنهج الكيفي في جمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في منظمات المجتمع المدني الزراعية، ووزارة الزراعة، وسلطة المياه، والمهندسين الزراعيين، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة اختيارية بلغت (10) أفراد.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات الزراعية تساعد في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظات الجنوبية الفلسطينية لو تم تطبيقها بشكل كامل، وهذا ما لم نشهده على أرض الواقع، كما أن هذه السياسات تحظى بدرجة قليلة من الشرعية والتوافق، حيث يوجد ضعف في التنسيق بين المحافظات الشمالية والجنوبية فيما يتعلق بالسياسات الزراعية، كما أن هناك استخداماً جائراً للمبيدات، وللسياسات الزراعية دور أساسي في الحد من تأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعي. أما على صعيد الوضع المائي فإن الوضع سيء فهناك شح في مخزون المياه وعدم الاستفادة من مياه الأمطار كما يجب، بالإضافة للتلوث الكبير في مياه الشرب، كما إن استخدام السياسات المائية له أثر كبير على جودة الواقع المائي فهي تعمل على تحسين نسبة المياه الصالحة للشرب في الشبكات العامة للمياه، وضمان الوصول العادل للمياه لجميع المواطنين. أما على صعيد أثر السياسات الزراعية والمائية على العدالة الاجتماعية فإنها لا تحقق العدالة إلا في أمور قليلة مثل موضوع المياه المعالجة، أما من ناحية أسعار مدخلات الانتاج وأسعار المياه وقطاع الدواجن وحجم الاستثمار فإنها في الغالب لا تحقق العدالة، بل يستفيد فئة معينة ولا سيما كبار المزارعين على حساب فئات أخرى. أما على صعيد دور السياسات الزراعية في التمكين الاقتصادي فإن السياسات الزراعية والمائية تساعد العاملين في القطاع الزراعي على تحقيق دخل شهري مناسب وتلبي المتطلبات الحياتية المرتبطة بجوانب الانفاق المتنوعة، وتعزز الأفكار الاقتصادية نحو التوسع المستقبلي في الأعمال، وتعزز نظرة المجتمع للمرأة العاملة في الزراعة، وتعزز مكانة الفرد داخل الأسرة، وتسهم في تشغيل الأيدي العاملة.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تعطي الحكومة للقطاع الزراعي والمائي أولوية في موازنتها وتدخلاتها وسياساتها أسوة بباقي القطاعات الأخرى التي تهتم بها الحكومة، والعمل على تعويض المزارعين عن الأضرار التي تلحق بهم جراء الاعتداءات الاسرائيلية، والعمل على إنهاء الانقسام السياسي لما له من تداعيات طالت كافة القطاعات الاقتصادية، وتطوير قوانين حماية المستهلك وسن الأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية وتطوير المنتج من أجل رفع معدلات نسبة الاكتفاء الذاتي.